المرافعة الثانية: المدنيّة الرّأسماليّة

الفصل الأول والثاني

1.المقدمة :

يستهلّ القائد عبد الله أوجلان مرافعته الثانية (المدنيّة الرأسمالية) بمدخل ،يوضح فيه أنّ شروعه في كتابة هذه المرافعة ،يتزامن مع التصريح المشترك للهيئة التنفيذية العليا للجمهورية التركية ،والهيئة التنفيذية الأمريكية التي هي قمة النظام الرأسمالي ،والذي يقول :(نعلن أنّ حزب العمّال الكردستاني عدوٌّ مشتركٌ للحكومات الأمريكية والتركية والعراقية) ،لينتقل بعد ذلك إلى تعريف الهيمنة الرأسمالية ،على أنها مرض السرطان المجتمعي ،لا من باب التشبيه وحسب ،بل انطلاقاً من حقيقتها ،وبالتالي ،لا يمكن اعتبارها قدراً محتوماً كسائر الأقدار ،وينبغي تقييم الرأسمالية كأضعف نظام سلطوي مهيمن ،لأنّه نظام رهيب في دمويّته وقمعه واستغلاله ، والذي يتّخذ من (الأسلوب العلمي)في مقدمة المقدسات التي يأمر بها ،والذي لا يعني هنا (أخلاق الحرية و أخلاقياتها)التي لا وجود للمجتمع الإنساني من دونها مادام قائماً ،والتي تمرّ من غربال الحياة الاجتماعية ،بل المقصود هنا ،هو أعلى مستويات عقلية حياة العبوديّة والثقافات المادية والمعنوية التي تُوجِدها ،والتي تعتمد على رفض وإنكار الحياة الاجتماعية و إفراغها من محتواها ومعانيها ،وتتسببّ في شرذمة المجتمع ورعونته وتبعثره.

فالنظام الرأسمالي لا يقتصر ، بذلك ، على الفصل بين القول والعمل فحسب، بل يعمل على ترسيخ الخيانة بينهما بدرجة لم تحصل في التاريخ أبداً، فكأنّ الأقوال في ظلّ هذا النظام قد خُلِقت لتغليط الأعمال ،وكأنّ الممارسة العمليّة تُناط بدور الآلة الميكانيكية ، متجسّدةً في الخنوع العبودي للنظام المهيمن بدرجةٍ غير مسبوقة على الإطلاق .

كما يُبرز في مُستهلّ المدخل ،بأنّ المرافعة التي طرحها بصورةٍ عامّة هي أشبه بنهرٍ رئيسي تجاه المدنيّة ،والتي ستكون أكثر عمقاً في تحليل نزعة الهيمنة الرأسمالية ،وبقدر وجود الإشارات الجمّة الدالّة على اقتراب النظام القائم من نهايته ، فإنّ الشخصيات الحكيمة حقّاً ،تتشاطر هذه القناعة أيضاً ،وتكمن المعضلة في تحديد الانطلاقات السديدة والحرّة والديمقراطية والمنادية بالمساواة ،والتي ستحقق مجتمعيتها للنفاذ من هذه الفوضى .

وينتقل إلى الفصل الثاني، ليتناول فيه أهمّ مؤثّرات ولادة الرأسمالية ،من العقلانية ،والاقتصادويّة ،والسلطة السياسية وعلاقتها مع القانون ،ومكان الرأسمالية ،والرأسمالية والحضارات التاريخية والاجتماعية متعمّقاً في شرح تفصيلي لتلك المؤثرات والدور البارز الذي لعبه كلّ مؤثّر على حدة في ولادة الرأسمالية .

2_هيمنة النظام الرأسمالي:

بدأت الرأسمالية بمرحلة هيمنة كنظام عالمي ،اعتباراً من القرن السادس عشر ،وهي مدرسة تضاهي أنظمة الكهنة السومريين ،الذين أنشؤوا النظم الإلهية ،بأضعاف مضاعفة ،من حيث إبداء المهارة والبراعة في ترسيخ التعمية والإرباك والتشويش (التعمية أو الارتباك أو التحيير: مذهب سياسي يعارض نشر المعرفة بين جميع طبقات الشعب ،لما قد ينشأ عنها من تفتّح عقلي يضرّ بالأوضاع السياسية المستقرّة ،وهو مضاد لحركة التنوير ،وقد ظهر هذا الاصطلاح في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر ،ثمّ انتشر في فرنسا إثر الجدل الذي دار حول التعليم الشعبي) بحق الواقع الاجتماعي، كما يلعب (الأسلوب العلمي) دوراً بارزاً في هذا النظام الفكري والعقلي في أوروبا الغربية.

ف(الأسلوب العلمي) يتميّز بمكانةٍ مختلفةٍ في علم المصطلحات الأوروبية ،فهو النموذج المصغَّر للدكتاتور العصري ،أو إنّه _بالأحرى _ بذرته التي سقطت في رحمه ،والأسلوب كمفردة ، يعني الأصول والطريق والطريقة ،وحتّى إن كان إيجابيّاً ومساهماً في تغذية مَلَكة الوعي والإدراك في بداياته ،إلّا أنّه في حال بقائه مقيّداً لمدة طويلة، يكتسب دور الديكتاتورية الذهنيّة بتمام الكلمة ،فالإصرار على الأسلوب والتشدّق به تحت اسم العلم ،قد يؤدّي إلى أخطر ضروب الديكتاتورية ،وبطبيعة الحال ،فالدولة القوميّة الألمانية ،التي تدافع عن الأسلوب العلمي بشكل تجريدي وتسطيحي هشّ ،والتي تُولّد الفاشيّة تؤكد صواب هذا التقييم .

3_مؤثّرات ولادة الرأسمالية في سوسيولوجيا ماكس فيبر:

إنّ لسوسيولوجيا (علم الاجتماع)ماكس فيبر (عالم اجتماع ،ومؤرّخ وفقيه واقتصادي سياسي ألماني ،ويُعتبر من أهم المنظّرين لتطور المجتمع الغربي الحديث ،أثّرت أفكاره بعمق على النظرية الاجتماعية والبحث الاجتماعي) النصيب الوافر في ربط التطوّر ذي الطابع الرأسمالي بالعقلانية الأوروبية ،إذ يسعى فيبر إلى فتح الباب تمهيداً لهذه الأطروحة في مُؤلَّفه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)

،بالإضافة إلى كون العقلانية من أهم المؤثّرات في تشكيل الرأسمالية ونشوئها ،إلّا أن اختزالها إلى العقلانية والقانون فحسب لمّ يُمكّن من إيضاح هذه الظاهرة بمفرده .

4_ مؤثّرات ولادة الرأسمالية في سوسيولوجيا كارل ماركس:

في سوسيولوجيا كارل ماركس (فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ،ومؤرّخ وعالم اجتماع، ومنظّر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني) ،يُعزى انتصار الرأسمالية كنظام إلى إنتاجياتها الاقتصادية، فحسب نظرته ، إنّ إنتاجياتها التي تفوق كل أشكال الإنتاج الأخرى ،وقدرتها على تطوير فائض القيمة وتحويله إلى ربح ورأس مال ،قد مهّد السبيل لانتصارها ،ولكنّ قلّة اهتمام الماركسيّة أو ضعف تركيزها على المؤثّرات الأخرى من قبيل: التاريخ، السياسة ، الأيديولوجيا ، القانون ، الجغرافيا ،الحضارة ،الثقافة ، من أهم نواقصها الأساسية ، حيث لم تنجُ الماركسية من التحوّل إلى مدرسة يمكن تصييرها اختزاليّة اقتصادية بكلّ سهولة ،ما من شكّ في أنّه لا يمكن إنكار قيمة الحل الماركسي للشروح الاجتماعية - الاقتصادية ، لكن ،ورغم كلّ مزاعمها العلميّة ،فإنّ مخاطر انزلاقها صوب الدوغمائيّة (الدوغمائيّة هي حالة من الجمود الفكري) لن تغيب ،في حال عجزها عن سرد إيضاح كافٍ لمكانة تلك الشروح ضمن المؤثّرات الأساسية الأخرى ، وأغلب ما شوهد وجرى معايشته ، إنّما ينبع من تحوّل تلك المخاطر إلى حقيقة قائمة بسبب تلك النواقص.

5_ أهم مؤثّرات ولادة الرأسمالية :

"1- العقلانية: يُعترف بالدور الرئيسي لعامل العقلانية في ولادة الرأسمالية ،والذي يصنف نمطاً يُسمّى بالتفكير الغربي ،الذي يطرح العقلانية وكأنها خاصية مميزة لشكل المجتمع الغربي ،حيث يعتبر المجتمعات الأخرى بأنها لم تنل نصيبها الوافي من العقل طيلة مسار التاريخ ،ويدّعي بأن الغرب قد استخدم عقله وخلق العلم ،ولدى إثبات أن العلم قوة ،غدت هيمنة النظام القائم أمراً لا مفر منه ،ولأجل التمكن من تعريف النمط العقلي لهذا النظام ،لا بد من تعريف الإنسان وخصائصه التي ينفرد بها كنوع بيولوجي حيوي ،ومن تناول هذه القضية من طريقين مختلفين : كنوع بيولوجي ،وكتطور اجتماعي .

أ- تناول ذهنية الإنسان كنوع بيولوجي : بالمقدور الحديث عن ذهنية الإنسان كنوع بيولوجي ،حيث يتم معرفة الكون بأفضل الأشكال متمثلاً في الإنسان باعتباره نوعاً بيولوجياً حيوياً ،فإن إدراك هذه الطاقة الكامنة من جهة ،وتحققها من جهة أخرى

،هما مرحلتان مختلفتان كلياً عن بعضهما البعض ،وكأن هذه الحقيقة الواقعة قد أُدركت في الفكر الشرقي المعتمد على عبارة " كل شيء موجود في الإنسان " ،فالفكر المنزلق نحو النزعة الإنسانية ،يرى كل حي وجماد وجميع الطبيعات الأخرى مسخّرة لخدمة الإنسان ،ومن الواضح أن هذه الرؤية ،التي تشكل الأرضية الفلسفية لمفهوم السلطة الاستبدادية (الاستبدادية : شكل من أشكال الحكومة التي يحكم فيها كيان واحد بسلطة مطلقة) ،والتوتاليتارية (نوع من أنواع الأنظمة الديكتاتورية) ،والهرمية (هيكل تنظيمي يتبع فيه كل كيان داخل المنظمة لكيان آخر) ،تؤدي إلى العقل التصوري الأكثر بعداً عن الحياة ،فهي ثمرة من ثمار هذا العقل ،كما أن بعض الفلسفات الأيكولوجية التي ترى الإنسان بلاء مسلطاً على الطبيعة ،إنما تصب في نفس المجرى ، وإن بدت وكأنها مناقضة له ،فالنظر إلى نشوء النوع البشري كبلاء مسلط على الطبيعة ،هو حصيلة فلسفة سقيمة وذات تصورات هشة الروابط مع الحياة ،فالتعاطي الذي لا يولي الأهمية القديرة لتطور بلغ مرحلة الإنسان ،إما أن أواصره مع الحياة واهنة خائرة ،أو أنه مرتبط بالأنظمة المشيدة على أساس المغالاة في الاستغلال ،وإن التطور الذي بلغ مرحلة الإنسان يبسط قضايا أخلاقية بالغة الأهمية.

ب ـ تناول ذهنية الإنسان كتطور اجتماعي : يتميز النوع البشري بأنه بقدر ما يحقق مجتمعية ذكائه الكامن ،فهو يتسم أيضاً بالقدرة على إبرازه بنفس الدرجة ،والأهم من ذلك ،إن البنية الحيوية للإنسان تقتضي المجتمعية بالضرورة ،أي أن الإنسان مرغم على المجتمعية بما لا ند له في أي كائن حي آخر ،أما اصطلاح المجتمع على أنه الطبيعة الثانية فهي مقاربة أعمق بكثير ،فالمجتمعية بذاتها تفيد بخروج الذكاء من كونه طاقة كامنة ،ليبدأ مرحلة الفاعلية بكفاءة ،ذلك أن التجمع يستلزم تطور الفكر على الدوام ،وما التطور الاجتماعي في أساسه سوى تطور الفكر ،وبه أصبح ممكناً ،وما القوة الذهنية التي ارتقت إلى مستوى دماغ الإنسان ،إلا حصيلة التطور البيولوجي الطبيعي ،والتي قد نشطت وتمايزت مع التطور الاجتماعي التدريجي ،وذلك لأن القسم الأعظم من الحياة الاجتماعية للإنسان قد مر بممارسة القطف والقنص ،وإن الإنسان قد حقق التواصل عبر لغة الإشارات الشبيهة بالأصوات التي كانت تصدرها الأنواع الحية الأقرب إليه ،وأما الذكاء فعاطفي ،أو بالأحرى ،يسود الطابع العاطفي للذكاء ،وإن ما يميز الذكاء العاطفي هو روابطه مع الحياة ،فحماية الحياة من أهم وظائفه ،لأنه تطور كثيراً في هذا المجال ،ولا يمكن الاستخفاف بجانبه هذا مطلقاً ،حيث ينشط بشكل منزّه تماماً عن الخطأ ،أي ،بالقدرة على إبداء رد الفعل في آنه ،والافتقار إلى هذا النوع من الذكاء ،يعني انفتاح الحياة على المخاطر من أوسع أبوابها ،وذلك لأن احترام الحياة هو على عرى وثيقة بمستوى

تطور الذكاء العاطفي ،إنه يحذو حذو الطبيعة في توازنها والذي يمكّن من الحياة الطبيعية.

إن التطور الشامل للذكاء العاطفي في النوع البشري ،يزيد من فرصة عقد الروابط بين العواطف ،وعلى رأسها حواس السمع والبصر والتذوق ،بحيث تطور الحركات الذكية بقيامها جميعاً فيما بينها بتحديد أوجه الشبه ،ومع تطور الظروف الفيزيولوجية للتكلم ،تمكنت المجموعات البشرية من بلوغ لغة (الرموز) ،بعد بقائها حقبة طويلة تستعمل (لغة الإشارة) ،ومع ظهور الأفعال وحروف العطف الرابطة بينها ،ومع الانتقال إلى تركيب الجملة ،حققت الثورة اللغوية انتصارها ،أي برز شكل فكري جديد ،حيث مكّن نقش الكلمات والمفردات في الذهن من التفكير بشأن الأشياء والأحداث ،وجعل الذهن على عتبة الذكاء التصوري أو النظري ،والذي يفضي إلى بروز الفكر التحليلي ،وإن اكتساب الذكاء لبعديه التحليلي والعاطفي بشكل متداخل هو فضيلة عظمى تخص الإنسان كي يحقق كينونته ،والذي استخدم الذكاء التحليلي للعمل أساساً ب(الأخلاق) ،كمبدأ أولي للتنظيم ،حيث لا يمكن ضبط الذكاء التحليلي ،أو التحكم به من دون الأخلاق المجتمعية ،فالتميز بين الفضيلة والرذيلة كثنائية أساسية في الأخلاق ،معني بوظيفة الذكاء التحليلي ،كما أن ثقافة الصيد المعتمدة على نصب الأفخاخ وحبك المؤامرات تجاه الكائنات الحية الأخرى ،والتي تتميز بعروق متجذرة في عالم الحيوان ،وعالم النبات أيضاً ،هي ذات عروق بيولوجية للذكاء التحليلي ،فثقافة الصيد هذه ،التي تختلف بطبيعتها في المجتمع البشري ،تتّحد مع الذكاء التحليلي المتصاعد ،مشكلة معه جمعية جديدة ،ومكتسبة بذلك الكفاءة أو المقدرة التي تخوّلها التشكيل مستوية أو هرمية باكرة في البنية الاجتماعية ،وفي الأيكولوجيا البيئية حيث تقوم زمرة من الرجال الأقوياء المتعالين على المجتمع بتأسيس نفسها داخل المجتمع الهرمي ،وكانت المرأة أول ضحية طالتها يد الرجل القوي ،فمتانة أواصرها مع الحياة ،جعلت الذكاء العاطفي لديها أرقى ،لأنها المسؤولة الأولى عن الحياة الاجتماعية ،عبر كدحها المجبول بالآلام والمخاضات ،ولكونها أم الأطفال ،وبقدر ما تدرك معنى الحياة ،فهي تعلم جيداً كيف تحقق صيرورتها ،كما أنها جامعة الشمل ،وخاصيتها هذه محصلة ذكائها العاطفي من جهة ، وضرورة تعلمتها من الطبيعة من جهة أخرى ،فالمرأة الأم لعبت دوراً أقرب إلى نواة الغنى والقيم النبيلة ،إلا أن الرجل القوي ،الذي حدد دوره الأساسي بالصيد ،قد بسط حاكميته ونقل المرأة إلى مرحلة جعلها فيها موضوع جنس ،لتسود أبوة الرجل ،السيد المسيطر ،وليتم الانتقال من عبادة المرأة المقدسة إلى عبادة الأب ،وليتم بذلك تحصين الذكاء التصوري بدرع التقديس ، ولتبرز القضايا الاجتماعية بأبعاد جديّة في المجموعات الأبويّة المعبودة باطّراد تصاعدي، وذلك بالتمحور

حول الرجل الذكر القوي، لكن هذه البداية في عبودية المرأة هيّأت الأرضية لعبودية الأطفال ،ثمّ لعبودية الرجل ،وهكذا ،وبقدر ما يكتسب الرجل والمرأة العبدان تجارب ادّخار القيم ،وعلى رأسها فائض الإنتاج ، فهما يندمجان بنفس القدر تحت نير التحكم والتسلّط ،وتزداد أهمية السلطة والتسلّط طرديّاً ،ويشكل تحالف الرجل القوي ،والعجوز الخبير ،والشامان (هو الوسيط أو المشعوذ أو الساحر الدجال) بؤرة سلطويّة يعزّ الوقوف في وجهها بصفتها شريحة ذات امتيازات ،فيصوغ الذكاء التصوري في هذه البؤرة سرداً ميثولوجيّاً (أي كلام أساطير) خارقاً بغرض بسط حاكميته ذهنيّاً وبترتيب العلاقات ،وباتساقها الهرمي ،يكون قد تحقق أول نظام نجح فيه الذكاء الميثولوجي ذو الجذور الأبوية البطرياركية ،ويؤدي الذكاءان التصوّري والعاطفي عند تداخلهما ،إلى اختراع التقاليد الفكرية والمؤسساتية الإيجابية للغاية ، حيث ليس من الصواب إرجاع كل العالم الذهني إلى السلطات الهرمية ،إذ يمكن تلمّس الحروب العنيفة في هذه الأفكار ، فبقدر ما يمكن مصادفة القوالب الذهنية الصارمة والصراعات الفكرية المحتدمة فيها ،يمكن بلوغ جذور ما يسمّى بالصراع الأيديولوجي ، وكذلك جذور الظواهر والوقائع البارزة بأشكال مختلفة ،دينية كانت أو فلسفية ،أو أخلاقية ، أو فنية ،فالصراعات الموجودة في الميثولوجيات و الأديان ،ليست في جوهرها سوى صراعات اقتصادية وسياسية ،حيث تعكس الصراع على السلطة الاقتصادية والسياسية في هيئة مشاهد تلتحف الرداء الميثولوجي والديني إلى حين ظهور الذهنية الرأسمالية.

فالدولة هي تجسيد للتمأسس الراسخ للبنى الهرمية ،أمّا المدنيّة فهي تحوّل التمثيل الفردي للبنى السلطوية إلى تمثيل مؤسساتي في التاريخ، والذي هو على علاقة وثيقة بالمجتمع الطبقي المتنامي مع التمدّن .

فالمدينة تتّسم بالطابع الرأسمالي البدئي ،وكما أنّ السوق هي ساحة علاقات تواجدت فيها الرأسمالية ،وتغذّت اعتماداً عليها ، فهكذا هي المدينة التي يمكن أنّ تُعرّف بأنّها المكان الذي تطورت فيه السوق و استدامت.

ومجتمع المدينة ،هو حزمة العلاقات الرئيسة المولّدة للحرب والاستغلال والسلطة والتحوّل الطبقي ، والمدينة هي التي مهّدت الطريق لظهور المتشدّقين بالمنظور الطبقي ،والذين يشكّلون سواد المجتمع في بنيتها ،هي في الوقت عينه ،تكوين ينمّ عن إبادة تامّة بحق البيئة .

*الذهنية الرأسمالية ،ليبرالية و وضعية:

يمكن تعريف الرأسمالية من عدة نواحٍ على صعيد الذهنية ،فهي تعني الليبرالية والوضعية ،وهي توفيقية متمفصلة تأخذ أشكال كل القوالب ،ومحفوفة بخطر الخداع والتضليل ،فهي من جهة دوغمائيّة أكثر من أشد العقائد والقوالب الدينية صرامة ،وهي من جهة ثانية ،أكثر هذياناً من الفلسفات الأكثر تجرّداً ،ومن جهة ثالثة فهي مضاربة و وثنية سقيمة ،إلى درجة لم تقع فيها حتّى الوثنية ذاتها ،فبينما تقوم الرأسمالية بإخصاء العلم عبر الوضعية (نظام فلسفي يستبعد التكهنات المسبقة ،أو الميتافيزيقية ، وينحصر ببيانات التجربة) ،وتبرزه ضدّ عالم العقائد والأخلاق فهي ومن خلال الليبرالية ،تصيّر الدولة القومية إلهاً ينخر في المجتمع ويُصعّد من الفردية لدرجة ارتكاب الإبادة ، إذ لمّ تُولّد أيّة ذهنية دينية الحروب والقمع والتعذيب المبرح ، بقدر ما فعلت ذهنية الرأسمالية ،كما لم يصبح ذهن الفرد متّسماً بهذا القدر من اللامبالاة و الانجرار الجشع وراء المصالح ، ولمّ يولّد أيّ مجتمع هذا الكمّ من الطغاة والديكتاتوريين والمنظّمين لحملات الصهر والإبادة العرقية ،مثلما هي الحال بالنسبة لذهنية الفرد المتواجد في المجتمع الذي انتصرت فيه الرأسمالية .

فالرأسمالية باعتبارها النظام الاحتكاري المتأسّس على دعائم عالم المال والسلع ،تنشئ الذهنية المالية المعاصرة لتقيّد المجتمع البشري بقوالب ذهنية، لا يمكن أن تخطر على بال أي نمرود أو فرعون ،فبينما تدفع الإنسانيةَ العالميةَ إلى السجود أمام أوطأ الأوثان سفالة ، فلا يمكن –حين ذاك- سوى الحديث عن الإفلاس الذهني وفساده وتفسخه .

*<u>خطر الرأسمالية على المجتمعات</u>: إنّ غزو الرأسمالية للمجتمعات مادياً ومعنوياً خلال المرحلة الراهنة ،يفوق غزو أعتى أنظمة الإمبراطوريات أضعافاً مضاعفة ،وعلى رأسها الإمبراطورية السومرية والمصرية والهندية والصينية والرومانية .

ومن الضروري الاستيعاب جيداً ،إنّ الطور الإمبراطوري يشكّل ذروة الهيمنة في النظام الرأسمالي (قمة المراحل الاستعمارية والإمبريالية التي تسبقه)، وأنّه بالرغم من معاناته الشديدة من معالم الفوضى والتفسّخ موضوعيّاً ، إلاّ أنّه يسعى لتلافي هذا الواقع عبر تلاعبه بالمجتمع بشكل متواصل ،أي بجعل الهيمنة الذهنية نفقاً مسدوداً لا نفاذ منه .

إلى جانب أهمية مكانة العنف السياسي والعسكري ضمن هيمنة النظام الرأسمالي ،إلا أنّ ما يؤمّن ثبات الهيمنة، ورسوخها أساساً ،هو فرض الاستسلام على المجتمع ، بلّ شلّ إرادته عن طريق تصنيع الثقافة، حيث قام العديد من الفلاسفة بتشخيص كون المجتمع قد صار مسرح الاستعراض ،ذلك أنّه وعن طريق تصنيع الجنس

،ومن ثمّ تصنيع الرياضة والفن والثقافة ،يتمّ قصف الذكاءين العاطفي والتحليلي بشكل متوالٍ ومتداخل ،لشل تأثيرهما كليّاً عبر حملات الدعاية الإعلامية المتواصلة والشاملة ،فيكتمل بذلك غزو ذهنية المجتمع الاستعراضي .

وإلى جانب ذلك ،فالعالم الافتراضي المُسيّر على يد الأجهزة الإعلامية كأساس وطيد لهيمنة الرأسمالية ذهنيّاً ،فهو أداة هيمنة ذهنية أخرى جد مهمة ،فتحوّل الحياة إلى خيال افتراضي ،يعني وصولها أقاصي حدود العقل التحليلي ،ولدى عرض حادث مروّع -كالحرب مثلاً- في الفضاء الافتراضي ، فسيتمكن لوحده من إفساد ونسف الأخلاق دون بدّ .

*أسباب نجاح النظام الرأسمالي في تطوير الحياة الافتراضية:

1"- إنزال أو إسدال علاقات المجتمع و روابطه الوظيفية مع الأخلاق و الدين ،وإسقاط الأخلاق و الدين إلى المرتبة الثانية عن طريق القانون العلماني ،وبالتالي فرض التبعيّة على المجتمع ،فهو يسمح للدين و الأخلاق بالانتعاش تماشياً مع مدى خدمتهما للنظام القائم .

2"- استخدام النظام الرأسمالي الأسلوب العلمي ،فالفصل بين الذات والموضوع هو مفتاح الهيمنة الذهنية ،فمبدأ الموضوعية الذي يبدو ظاهريّاً كضرورة لا غنى عنها في الأسلوب العلمي ،هو في الحقيقة مرحلة تمهيدية ضرورية لأجل هيمنة النزعة الذاتية ،فالتعبير الذهني عن ثنائية الخالق – المخلوق ، وقرينة الحاكم – المحكوم قد تطور شيئاً فشيئاً على شكل :الإله – العبد ، الكلام – الشيء ،المثل الفاضلة – الانعكاسات البسيطة ، ليبلغ تدريجياً الفصل بين الذات و الموضوع ،وكذلك يندرج الفصل بين الروح – الجسد في هذا الإطار ،أمّا المعنى السياسي لذلك ،فهو إنكار الديمقراطية وفتح السبيل أمام الأوليغارشية (حكم الأقليّة) ، والمونارشية (شكل من أشكال الحكم ، يكون فيه الشخص ، الملك هو رئيس الدولة مدى الحياة أو حتى التنازل عن العرش) .

2"- الاقتصادوية:

*آراء الفلاسفة و المتنورين حول دور الاقتصاد في ولادة الرأسمالية :

أ- تندرج في هذه الفئة الآراء القائلة بأنّ ولادة الرأسمالية نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي ، ويُخصّ بالذكر (الماركسية المختزلة إلى نوع من الاقتصادوية) ،حيث عملت دوماً على اعتبار الرأسمالية نموذجاً اقتصادياً ،فوُضِع الاقتصاد السياسي في

الزاوية الركن من علوم الاجتماع ، كما تمّت قوننة بعض القرارات بشأن الحياة الاقتصادية كعلم قائم بذاته ، لدى تشكيل الدولة العصرية لتكون اسم على مسمّى .

وقد لعب رأس المال الذي يدير الأرباح اعتماداً على استغلال الأسعار في السوق ، دوراً مهمّاً في ظهور هذا الرأي ، حيث برزت ميول تدعي إمكانية حصول التطوّر الرأسمالي بشكل معزول عن التاريخ والمجتمع والسلطة ؛ أي بشكل منعزل عن السياق الحضاري ككل ،هنا تكمن المفارقة ، حيث أنّ الزاعمين بمناهضتهم الصارمة الرأسمالية ، قد ارتقوا بها إلى منزلة لا تستحقها إطلاقاً تحت اسم الصراع تجاهها .

ب- يمكن فهم أخصائيي الاقتصاد السياسي المنحدرين في أصولهم من إنكلترا ، فمن المتوقّع منهم كأخصائيين ، أن يجعلوا الاقتصاد نموذجاً في البلد الذي انتصرت فيه الرأسمالية.

وكان تعمّق كارل ماركس في هذا النموذج مهمّاً للغاية ومنيراً للعقول من حيث انتقاداته الموجهة إلى الإنكليز المختصين في هذا الشأن ،لكن سوء طالع ماركس يكمن في عدم إكمال مؤلّفه المعني بذلك ،وفي قيام الماركسيين اللاحقين له بتحويله إلى نسخة كاريكاتورية بكلّ معنى الكلمة ، ويمكن إيضاح النقص الأساسي لدى ماركس في عدم تحليله الممنهج لعلاقة السلطة والدولة مع الرأسمالية ، فقد عمل على إيضاح الأيديولوجيا، وكانت مقاربته من ذهنية الرأسمالية قديرةً وكفوءةً في بعض الأماكن ، لكنّ ضلاله الأساسي يكمن في اعتماده على وجهة النظر الوضعية الفكري الثقافي منذ أمد بعيد ، فقد كان مقتنعاً بإمكانية صيانة علم الاجتماع على منوال العلوم الفيزيائية ، وقد جعلت هذه المقاربة إنجازه الثمين (رأس المال) عقيماً ،ومهّد الطريق لتفسيره ككتاب ديني أكثر من كونه بحثاً.

ج- بالنسبة لمنجزات لينين (زعيم سياسي ومفكر شيوعي روسي ،وهو المنظّر الأساسي للثورة البلشفية ببلاده ،ومؤسس الدولة السوفياتية ، ويعد أحد أهم زعماء الحركة الشيوعية في العالم) ، بشأن الإمبريالية ، الرأسمالية الاحتكارية ،والدولة والثورة ،فلم تتعدَّ آفاق فلسفة التنوير ،ورغم العديد من آرائه المفيدة والقيّمة ، إلاّ أن عجزه عن طرح آفاق فكرية قادرة على تخطّي الحداثة الرأسمالية ، كان مؤثّراً رئيسياً في فشل التجربة السوفيتية .

د- يغلب الطابع الاقتصادي على تفسيرات الفوضويين أيضاً بشأن الرأسمالية ؛ فقد انحازوا إلى الرأي الذي يزعم أنّ محكومية الرأسمالية اقتصاديّاً كافية لانهيارها ؛ إنّها آراء أُفسدت على يدّ الوضعية ، فللعلم قوانينه ، والاقتصاد علم، وبالتالي،

فللاقتصاد أيضاً قوانينه ، وبموجب هذه القوانين ، يستحيل على الرأسمالية العيش لأنّها نظام ينتج الأزمات ، وما يتبقّى هو تسريع تفعيل هذه القوانين، وفي المحصلة ستنهار الرأسمالية ، وستُشيّد الشيوعيّة ! ، ويتخفّى وراء هذه الآراء عدم التعريف السليم للواقع الاجتماعي ،وذلك لأنّ للمجتمع عموماً نظامه ، والمجتمع بكافّة بناه الذهنية والمؤسساتية والاقتصادية يختلف نوعيّاً عن التعاريف التي صاغتها بحقه العلوم المسماة – الوضعية ، علاوة على أنّ حالة الممارسة العملية لديه ، غالباً ما تتصف بالفوضى .

ح- على ضوء هذه الانتقادات ، يمكن جعل روابط الاقتصاد مع رأس المال أي مع نظام رأس المال مفهومة على نحو أفضل ، فالتشخيص الأول الذي يجب تحديده ، هو اعتبار الرأسمالية ليست اقتصاداً ،فتحليل الرأسمالية كنظام سياسي ، سيكون أكثر قرباً من إدراك الربح الكامن في مكنوناتها الجوهرية ، ومن المهم عدم الوقوع في اختزالية السلطة والدولة ، أي عدم القفز أو الانزلاق من الاقتصادوية نحو السلطوية ، ولو أنّ عالم الاجتماع (ماكس فيبر) ،قد فسّر الرأسمالية على أنّها طريقة (مذهب) ، بدلاً من تقييماته التي صاغها في مؤلّفه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) ،لكانت فرصته في إيضاحها أكبر ، في حين أنّ (فرناند بروديل) (مؤرخ فرنسي ومن مؤسسي مدرسة الحوليات الحديثة) سعى لإيضاح ولادة الرأسمالية من خلال خاصيتها التي تؤسس الاحتكار ارتكازاً على أسعار السوق ، ورغم تميّز تحليلاتهم جميعاً ، بما فيهم ماركس ،بأهمية ملحوظة ، إلاّ أنّ نقصهم الأساسي يكمن في تناولهم الأمر بالإيضاح الاقتصادي، وكأنّه ضرورة محتومة.

و- وحسب رأي الفيلسوف عبدالله أوجلان ، فالرأسمالية هي شكل المجتمع الذي ساد أوروبا الغربية اعتباراً من القرن السادس عشر ، وقد انتظمت على الصعد العسكرية والسياسية والثقافية ،استمراراً لتقاليد قديمة تتّبع أساليب المكر والحيلة المنظّمة على أساس القيم الاجتماعية ، وفي مقدّمتها المراكمات المادية ، كما يمكن تعريف هذه الولادة ،بأنّها الحلقة العصرية لسلسلة تقاليد النهب ، التي لجأ إليها أول رجل قوي بمعيّة مجموعة النهّابة الملتفّة حوله ،والتي نهبت القيم المجتمعية الملتفّة حول المرأة - الأم ، فالرأسمالية هي الممارسة العملية للمجموعات التي تتميز برُقي ذكائها التصوري ، والتي برزت في إنكلترا وهولندا ، وظهرت من قبلها في مدائن جنوى ، فلورنسا ، والبندقية التي تصدرت لائحة دولة المدينة في إيطاليا ، فتداخل نموّها مع الدولة ، إنّ تلك المجموعات تنفرد بأنماط حياة خاصة بها ، على غرار أعضاء طريقة دينية ما، وتبدي مهاراتها في المضاربة على الأموال ، وبالاستفادة من التحديثات التي تنجزها في المجال الاقتصادي ، فتنهب وتسلب كمّاً هائلاً من

القيم ، بالتلاعب بالأسعار في الأسواق المنتشرة في كافة أصقاع المعمورة ، ولا تتوانى عن اللجوء المتواصل للعنف عند اللزوم ، وتسمّى هذه المجموعات بالسلالة ، وفي بعضها الآخر بالأرستقراطية أو البرجوازية ، والفارق المهم والوحيد الذي يميزها عن اللصوص والنشالين المعروفين في العصور الأولى والوسطى ،هو تموقعها في المدن ، وتداخلها مع سلطات الدولة ، واستعمالها العنف لدى الحاجة بشكل أكثر ستراً ، وإبقاؤها عليه في المرتبة الثانية .

3"-ولادة الاقتصاد الرأسمالي ونموّه:

يتحقق مكان الرأسمالية ضمن الحياة الاقتصادية للمجتمع في المستويات العليا ،فهي تعتمد في بداياتها على قيام التاجر الكبير بمراكمة رأس المال عبر التّحكّم بأسعار الاحتكار في السوق .

ورأس المال ، حسب تعريفه ، هو القيمة النقدية المتعاظمة ذاتيّاً و باستمرار، ويخص بالذكر ، تسريب التراكمات القيميّة الكبرى في التجارة بين الأسواق البعيدة عن بعضها البعض ، والتي تختلف أسعارها عن بعضها بعضاً بفوارق ليست بالقليلة، والسبيل الثاني لتعاظم رأس المال ، هو القروض المُقدّمة للدولة لتحويلها مقابل الفوائد والالتزامات ،أمّا المجالات و الأوقات الأخرى المهمّة ، التي يتضخّم فيها رأس المال ويتورّم ، فهي تصنيع المعادن وفترات الفاقة و التعوّز و أوقات الحروب ، وإلى جانب التجارة ، فقد يحتلُّ مكانة في الزراعة والصناعة والمواصلات ،عندما يكون ذلك مربحاً ، ومع الثورة الصناعية (هي الثورة التي تمّ فيها استبدال العمل اليدوي بالمكنة) ، يغدو القطّاع الصناعي من أهم المجالات التي تدرّ الربح ، حيث يتلاعب الرأسماليون في كلتا المرحلتين بنسبة العرض والطلب ، سعياً منهم لتحديد نسبة الإنتاج و الاستهلاك على السواء ، وبمقدار تحكّمهم ، فإنّهم يزيدون من نسبة الربح لديهم ، من هنا، وبينما كانت التجارة الكبرى والصناعة ميدانين للربح في حاضرنا هو القطاع المالي ، إذ تساهم النقود والسندات والبنوك والائتمان و التسليف ، والتي تُعدّ وسائل مالية رئيسية ، في تسريع نموّ الاقتصاد الرأسمالي ، وتؤدّي إلى فقاعات كبرى من المضاربة في مجالات الربح ، وهكذا أيضاً تغدو مراحل الأزمة جزءاً لا يتجزّأ من الاقتصاد.

أمّا الأساليب الأخرى التي تضخّم الربح ، فهي تخفيض الأجور عبر زيادة البطالة ، والاستثمارات المتجهة صوب البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة ، وفي المحصلة ، فإن هذا الشكل من الاقتصاد يستقي مشاربه من ثقافة التجارة ، وثقافة الصيد الغائرة في القدم ، وينتهز فرصة التقدم باكتساب كفاءة التلاعب بالأسعار ، ويخترق

حصار الرقابة الاجتماعية بالتهاون في الأخلاق والدين ،وقُيَد إلى السلطة عبر الديون ،ويتنامى بتوطيد احتكاره على السوق .

وعليه ، فإن الشكل الاقتصادي لا يمكن إلا أن يصبح اقتصاد النهب والسلب في نهاية المطاف ، كما إن إحكام قبضته على الصناعة بهدف الربح ، وعمله أساساً وفق تحديد بنية الإنتاج والاستهلاك بموجب نسبة الربح ، وتحميل البنية الاجتماعية والبيئة الطبيعية أعباءً تفوق طاقاتها ، وما يتمخض عن ذلك من أزمات وانهيار وتفسخ واهتراء ، كل هذه الظواهر تصاحبه منذ لحظة ولادته ، لا شك أن الرأسمالية لا تشكل الاقتصاد برمته ، فلا التجارة والزراعة والصناعة ، ولا تداول الأموال والتقنيات والأسواق هي من اختراع الرأسمالية ، بل إنها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المُعرّضة لممارسات الرأسمالية في الاستغلال والنهب والسلب بأفظع الأشكال ، وتتحدد معالمها بالتاريخ والحضارة لتتداخل في مسارها مع السياسة ، وعلى ضوء ما سبق ، فالاقتصادوية هي مفهوم ونزعة فكرية ، تزوّر الحقيقة المعنية بتعريف الاقتصاد الرأسمالي بنسبة كبرى .

3"- السلطة السياسية وعلاقتها مع القانون :

إن جميع الحضارات انتفضت في عصر النهضة (حركة ثقافية استمرت تقريباً من القرن الرابع عشر إلى القرن السابع عشر ، وكانت بدايتها في أواخر العصور الوسطى من إيطاليا ، ثم أخذت في الانتشار إلى بقية أرجاء أوروبا) ، والإصلاح والتنوير (ويُعرف أيضاً باسم عصر المنطق أو التنوير ، وهو حركة فكرية وفلسفية هيمنت على عالم الأفكار في القارة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر) ، وانتعشت مجدداً ، وروّجت لنفسها ، وتحوّلت إلى صورة ذات ملامح ، وصارت أنغاماً عذبة ، وتحولت إلى آلهة مقدسة ، واستُعبدت وتصارعت وتصالحت وهزمت وهُزمت ، لكن في النتيجة ، انبثقت العناصر الرأسمالية المتربصة قروناً عدّة ضمن تصدعات المجتمع وأخاديده وزواياه الهامشية ، وظهرت كقوة تنظيمية و مادية ، هي الأكثر استعداداً وتجهزاً في معمعان تلك القرون الأشبه بيوم الحشر ، واستغلت الأوساط وصهرتها بالعنف ، وبقوة المال والأنشطة الذهنية ، بل وببسط نفوذها عليها بالعنف الفظّ عندما دعت الحاجة ، كي تكلّل النظام الرأسمالي بتاج النصر في نهاية المطاف .

فالرأسمالية نشأت داخل مشتل السلطة السياسية والمجال الحقوقي ، منذ أن كانت بذرة ، ومثلما انتفعت الرأسمالية من كل السلطات وقوانينها ، فقد تظاهرت بالدفاع المستميت عنها لدرجة التعصب لها عند الحاجة ، أما عندما تعثرت مصالحها أو تخدشت ، فلم تتردد في الإطاحة بها وكسحها بكافة أنواع المؤامرات ، حتى إن

اقتضى الأمر اللجوء إلى المشاركة في بعض العمليات الثورية ، بل وشاركت أحياناً في ألعوبة الثوروية الأكثر حدةً وتعصباً ، فقد شنّت حروب السلطة ، ولا سيما في مراحل الأزمات والفوضى ، بدءاً من الانقلابات الفاشية إلى الانقلابات الزائفة باسم شيوعية الدولة (الشيوعية مصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي والمجتمعي ،على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد ، وتؤدي بحسب منظريها إلى إنهاء الطبقة الاجتماعية ، وإلى تغير مجتمعي يؤدي إلى انتفاء (انعدام) الحاجة للمال ، ومنظومة الدولة) ، بل وخاضت الحروب الاستعمارية والإمبريالية وحروب الإمبراطورية الأكثر شموليةً ، والأوسع نطاقاً في التاريخ .

*- تحصّن الرأسمالية بدرع السلطة :

الرأسمالية هي شكل اقتصادي متحصّن بدرع السلطة ، وبالتالي ، يستحيل تشكّل الرأسمالية من دون السلطة ، ولكن ولأول مرة في التاريخ يطرح علمويو الاقتصاد السياسي (الاقتصاد السياسي : هو دراسة الإنتاج والتجارة وعلاقاتهما بالقانون والعادات والحكومة ، وبتوزيع الدخل القومي والثروة) فرضيةً أولية يزعمون فيها :(إن الخاصية الرئيسية للرأسمالية تكمن في تشكيل الربح وفائض القيمة ، وفائض الإنتاج بوساطة الاتحاد الطوعي بين رأس المال والكدح ، وبالأساليب الاقتصادية خارج نطاق السلطة) ، فهم بذلك شكّلوا تركيبة جديدة من القيم العواملية والعنصرية ، ليظهروها إلى مسرح التاريخ كشكل اقتصادي جديد ، ينصّ على تشكيل رأس مال من مكان ما على نحو سلميّ ، وعلى انقطاع القرويين والأقنان (القنانة : وضع اجتماعي اقتصادي لطبقة الفلاحين في ظلّ الإقطاع ، وكانت حالة من الرق أو العبودية المعدّلة ، حيث يُجبر القنّ على العمل في حقول ملّاكي الأراضي ، في مقابل الحماية ، والحق في العمل في الحقول المستأجرة) والحرفيين عن وسائل إنتاجهم حصيلة علاقات سليمة ، ومن ثم اجتماعهم في بقعة واحدة تعمّها السعادة والرفاه ، وهذه المزاعم التي تنصّ عليها جميع المؤلَّفات المدوّنة في مقرات أخصائيي الاقتصاد السياسي العمالقة ، اليساريين منهم واليمينيين ، تُعدّ إحدى المسلّمات (المسلّمة : هي منطق أو قضية أو مبدأ يُسلّم به دون برهان أو دلائل تسنده ، لأنه واضح كالمبادىء العقلية والأوليّات والضروريات) في الاقتصاد السياسي .

ولكن السوسيولوجيّ (عالم الاجتماع) ، والمؤرّخ فرناند بروديل يفنّد (يكذّب) كليّاً وجليّاً تلك المزاعم ، من خلال ملاحظاته الواسعة ومقارناته الدقيقة في بحثه (المدنيّة الماديّة) عبر ادّعاءاته الأربعة التالية :

1-الادّعاء الأول : الرأسمالية ضد السوق .

2- الادّعاء الثاني : ارتباط الرأسمالية بالقوة والسلطة حتى النخاع .
3- الادّعاء الثالث : الرأسمالية تعني الاحتكار الدائم منذ البداية ، قبل وبعد عصر الصناعة .
4- الادّعاء الرابع : فُرضت الرأسمالية بالاحتكارات (بالنهب والسلب) المفروضة من الخارج والأعلى ، وليس بالمنافسة المنبثقة من الداخل والأسفل .

*- العلاقة بين القانون والنظام الرأسمالي :

القانون عبارة عن مؤسسة تفرض وجودها مع تطوّر العلاقات بين التجارة والسوق والمدنيّة ؛ والمجتمعات التي يسري فيها القانون ، هي المجتمعات التي تفسّخت فيها أخلاقها ، وزاد فيها دور العنف ، وتفاقمت فيها قضايا المساواة ، ونظراً لبروز أعوص القضايا المعنية بالأخلاق والمساواة ، ملتفّةً حول الأسواق والتمايز الطبقي المتطوّر في المدن ، فإن القانون يغدو ضرورةً لا مفرّ منها في ترتيب شؤون الدولة ، فبدونه يستعصي أمر إدارة الدولة إلى أقصى حدّ ، إن لم يكن ذلك مستحيلاً ، ويمكن تقييم القانون من حيث بأنه ممارسة القوة السياسية للدولة ، ضمن شكل مؤسساتي مستدام مضبوط بالقواعد ، إنه أشبه ما يكون بالدولة المجمّدة ، الثابتة الهادئة والمستقرّة ، وهو المؤسسة الأكثر توطّداً في علاقاته مع الدولة ، أما الروابط بين التجارة والدولة ، فقد تواجدت وتنامت وتعقّدت تصاعدياً ، منذ ولادتهما وحتى مرحلة التحول الرأسمالي ، إذ رُتّبت الوثائق القانونية التي يمكن تسميتها بالحقوق ، منذ عهد بابل وروما ، حيث تنصّ في الأغلب على أمن الأملاك والممتلكات وكيفية سدّ الطريق أمام خسائر الروح ؛ إذ يخدم القانون تخفيف وطأة مشاكل السياسة أحياناً ، والإكثار منها أحياناً أخرى ، وتتجسد وظيفته في شرعنة اللامساواة الفعلية ، وتأمين قبولها واستساغتها وحسمها ، وفي تحصين القوى السياسية ، أي ، على عكس ما يُعتقد ، بأن وظيفته تكمن في ضمان التعامل المتساوي لجميع مواطنيه ، فالقانون هو الإجراء المُستدام لاحتكار زُمر النفوذ السياسي .

كما تتسم علاقة القانون مع الأخلاق بأهمية كبرى ، فلا مجتمع من دون أخلاق ، والأخلاق هي أول المبادئ التنظيمية في المجتمع البشري ، وتُعنى وظيفتها الرئيسية بكيفية تفعيل الذكاءين التحليلي والعاطفي لصالح المجتمع ، وكيفية جعلهما مبادئ وسلوكيات ، وتتعامل بالتساوي مع المجتمع بأكمله ، مع مراعاة حق الاختلاف ودوره ، فهي تمثّل

الضمير الجمعي للمجتمع في بداياتها ، إلا أن تمأسس الهرمية والسلطات السياسية على شكل دولة ، يُلحق أول ضربة بالمجتمع الأخلاقي ، ويهيّىء الانقسام الطبقي الأرضية للانقسام الأخلاقي أيضاً ، لتبدأ المشكلة الأخلاقية بالظهور ، وبينما تسعى النخبة السياسية إلى حلّ هذه المعضلة بوساطة القانون ، فإن الكهنة يسعون إلى الرد عليها بالأسلوب الديني ، لهذا السبب ينتهل القانون والدين من الأخلاق منبعاً ، والأخلاق على علاقة وثيقة بالحرية ، نظراً لعنايتها بقابلية الإنسان للاختيار ، فالأخلاق تقتضي الحرية ، والمجتمع ، أياً كان ، يحدد حريته بوساطة أخلاقه ، وبالتالي ، فمَن لا حرية له ، لا أخلاق له ، والسبيل الأكثر تأثيراً لدك (هدم) دعائم مجتمع ما ، يمرّ من بتر (قطع) أواصره (روابطه) مع أخلاقه ، في حين أن إضعاف تأثير الدين لا يسفر عن الانهيار ، بالحجم الذي يؤدي إليه تردّي الأخلاق ، حيث بإمكان شتى الأيديولوجيات والفلسفات السياسية والمعيشات الاقتصادية المتحوّلة إلى ضرب من الدين ، أن تملأ الفراغ الناجم عن إضعاف الدين ، في حين أن الفراغ الناجم عن تردّي الأخلاق لا تملؤه سوى التبعية ، والخنوع ، وانعدام الحرية ، من هنا ، فالمعضلة الفلسفية الأساسية التي يُعنى بها وجود الأخلاقيات ، أو علم الأخلاق ، هي البحث في الأخلاق ، التي تأخذ شكلاً مصيريّاً حرجاً مع الزمن ، وإعادة الرُّقي بها إلى دورها الرئيسي ، فإن الأخلاق التي يتعين طرح وظيفتها بصياغة سليمة وسديدة ، ستظلّ تحافظ على منزلتها في المجتمع كقضية لا تتناقص أهميتها ، إلى حين جعلها مبدأً محوريّاً في الحياة .

*- التطوّر التاريخي الاجتماعي للعلاقات بين العنف والاقتصاد :

إن العلاقات بين العنف والاقتصاد ، قد تطوّرت تاريخيّاً اجتماعيّاً وفق المراحل التالية :

1- قيام الرجل القوي ، بتنظيم أول عنف في عصور مجتمعات ما قبل المدنيّة ، ولم يقتصر على إيقاع الحيوانات في الفخ ، بل التنظيم نفسه كان قد طمع في إرث الكلانيّة ، الذي تراكم كثمرة من ثمار الكدح العاطفي للمرأة ، والذي يُعتبر بمثابة نور عينيها ، إنه أول تنظيم عنفي جدّي ، وأول سلب لاقتصاد المنزل ، وما تمّ الاستيلاء عليه ، كان المرأة وأطفالها وأقاربها والإرث المادي والمعنوي لجميعهم ، وتأسيساً عليه ، فتنظيم العنف المؤلّف من الشامان بصفته نموذجياً بدئيّاً للكاهن ،

ومن الشيخ العجوز الخبير ، والرجل القوي ، قد أسّس تحالفاً متراصّاً ، ليشكّل بذلك أول قوة هرميّة أبويّة (الإدارة المقدسة) ، وأطولها عمراً في التاريخ .

2- التكوين الاقتصادي الناشئ في مرحلة المدنيّة المبتدئة مع نشوء الطبقة والمدينة والدولة ؛ أي بؤرة القوة التي يمكن شخصنتها في الكاهن - الملك – القائد ، فيمكن تسميتها بالدولة ، وعلى الصعيد المؤسساتي ، فهي تؤلّف السلطة المكوّنة من الدين والسياسة والجيش بنحو متداخل ، وأما الخاصيّة الأساسيّة لنظام القوة ذاك ، فتكمن في تنظيم اقتصادها على شكل شيوعية الدولة ، هذا الاقتصاد الذي يمكن تسميته ب (اشتراكية فرعون) ، في حين أن الاقتصاد الأمومي يستمرّ بوجوده كبقايا داخل الاقتصاد الأبويّ – الإقطاعي القبلي .

3- انتشار المدن والأسواق والتجارة شبه المستقلة ، بشكل واسع في المدنيّة الإغريقيّة – الرومانيّة ، ولأول مرة ربما تُقدّم الإدارة الاستبداديّة البابليّة و الآشوريّة المتربّعة على ميراث أوروك وأورو ، مساهمات جديدةً للمدنيّة والاقتصاد ،بتمهيدها الطريق أمام الوكالات التجاريّة ، وبالأصل ، فالمستوطنات التجاريّة تعود في تاريخها إلى أوروك ، بل حتى لما قبلها ، أمّا زيادة التبادل وتكوّن السوق ، فيهيئان لانطلاقة الدولة الآشورية كأول إمبراطوريّة باهرة على مسرح التاريخ ، وما الإمبراطوريات في أساسها سوى ردّ على متطلبات الأمن والحماية للحياة الاقتصاديّة ، فلكون التجارة تشكّل العمود الفقري للاقتصاد في آشور ، فإن التجارة ووكالاتها ، اقتضت تنظيماً سياسياً على نمط الإمبراطوريّة ، ويقيّم التاريخ الإمبراطوريّة الآشوريّة ، بأنها الإمبراطوريّة الأكثر طغياناً ، والحكم الاستبدادي الأكثر جبروتاً ، وهذا ما يرتكز في خلفيته إلى الرأسماليّة كمخطوط تمهيدي لما يُسمّى اليوم بالاحتكار التجاري ؛ إن الرأسماليّة التجاريّة الاحتكاريّة الآشوريّة ، قد جلبت معها إدارة إمبراطوريّة عليا هي الأكثر جوراً وظلماً .

نجحت الفئة السياسيّة للإمبراطوريّة الإغريقيّة – الرومانيّة في إضافة إرث مستوطنات المدن التجاريّة المتبقيّة من الفينيقيين إلى ميراث الآشوريين ، وفي تشكيل بنية سياسيّة عليا أرقى ، وبنية اقتصاديّة سفلى أوطد ، لقد تطوّر التبادل التجاري ، وبدأ التنامي شبه المستقل للمدن والأسواق والتجارة والمنافسة ، ولو بنطاق محدود ، وقد غدت المناطق

الريفيّة تنتج فائض الإنتاج ، لأجل المدن بهدف التبادل ، وتطوّرت تجارة النسيج والمنتوجات الغذائيّة والمعدنيّة .

تُعدّ المدنيّة الإغريقيّة – الرومانيّة المكان الذي نعثر فيه بكثرة على أولى أمثلة الاقتصاد الرأسمالي ، فدرجة استقلالية خصوصيات المدن ، وتحديد قيم السلع والتبادل في الأسواق ، وتواجد التجار الكبار فيها ، إنّما يشير إلى دنوها من عتبة الرأسماليّة ، إلا أن قوة المناطق الريفيّة تجاه المدن ، وشكل تنظيم الإمبراطوريّة الذي يعتمد أساساً على اقتصاد الريف ، يعيق تحوّل الرأسمالية إلى نظام اجتماعي مسيطر ، لذا يبقى الرأسماليون في مستوى كبار التجار كحدّ أقصى ، ويظلّ تدخلهم في الإنتاج والصناعة محدوداً للغاية ، علاوةً على أنهم وجهاً لوجه أمام عراقيل الزمر السياسية ، بالإضافة إلى أن ظاهرة العبوديّة المرتبطة بالسيد لاتزال متعزّزة ، وفرصة اليد العاملة متدنيّة إلى درجة العدم ، والمرأة تُباع وتُشترى كجارية ، مثلما يُباع الرجال كعبيد ، ولاريب أن العنف هو القوة الوحيدة المحددة لاقتصاد الرقيق ، فالعبوديّة كقيمة اقتصاديّة تكفي بحدّ ذاتها للإشارة وبشفافية لا تحتمل التشكيك ، إلى العلاقة الواضحة بين العنف والاقتصاد .

يعود لفظ الاقتصاد إلى عالم الإغريق – الهيلينيين في العصر القديم ، وباعتباره يعني قانون العائلة ، فهو يعبر عن ارتباطه بالمرأة من جهة ، ويكشف النقاب من جهة أخرى ، عن منزلة الفئة السياسيّة التقليديّة التي تؤدي دور الاحتكار السياسي على الاقتصاد ، طبقاً للأدوار التي تؤديها الاحتكارات في عصر الرأسماليّة .

4- رجحت كفة التجارة في أداء دورها ضمن الحضارة الإسلاميّة في العصور الوسطى ، فسيدنا محمد والدين الإسلامي على عرى وثيقة بالتجارة من الناحية الاقتصاديّة ، إن التطور ذات الجذور التجاريّة للأرستقراطيّة العربيّة المحصورة بين فكّي الإمبراطوريتين البيزنطيّة والساسانيّة ، فد شكّل عاملاً اجتماعيّاً واقتصاديّاً محوريّاً في تحقيق انطلاقة الإسلام ، فمن المعلوم أن الإسلام عمل بالسيف أساساً منذ ولادته ، فهيمنة اليهود والسريان المتبقين من الآشوريين على التجارة والمال تبسط بكل وضوح تناقضاتهم مع الأرستقراطيين العرب (الأرستقراطيّة : شكل من أشكال الحكم يضع القوة في أيدي طبقة حاكمة صغيرة ، تتمتع بامتيازات معينة) ، وبالأصل ، كممثلين للاحتكار السياسي ، فإنهم يُطبقون على أنفاس البيزنطيين والساسانيين ، والعصور الوسطى أقرب ما تكون إلى عصر الإسلام ، وبقدر ما

اقتضت حماية التجارة طرازاً على شكل إمبراطوريّة ، فهي منتبهة تماماً إلى كونه حجر عثرة أمامها لنفس السبب ، حيث يعيق تحوّل رأس المال التجاري إلى شكل الإنتاج الرأسمالي ، والنسيج الاجتماعي الكائن في مناطق الاستقرار الريفي ، يقبع تحت الرقابة الدينيّة والأخلاقيّة الصارمة ، بالتالي ، فالحريّة التي يتمتع بها رأس المال ضمن المدن ، لا تخوّله ليصير قوةً سياسيّة ، ورغم وجود شبكة واسعة من المدن والأسواق ، وتعاظم حجم المدن بدرجة ملحوظة ، إلا أنها ليست في مستوى القوة التي تمكّنها من تخطّي منزلة المدن الإيطاليّة ، والسبب في ذلك ليس تكنولوجيّاً على الإطلاق ، بقدر ما أنه ينبع من عوامل الاحتكار الديني والسياسي ، فتعرّض التجار لمصادرة أملاكهم وبضائعهم بشكل كثيف ، هو من دواعي النظام القائم ، لذا ، يمكن النظر إلى عدم توليد الإسلام الرأسماليّة بأنه نقطة في صالحه ، فإذا تمّ تقييم دوره في كونه إلى الآن حجر عثرة أساسي تجاه الرأسماليّة بنحو إيجابي ، فيمكنه تقديم مساهمة مهمّة لمشروع الحريّة المجتمعيّة ، ولكن يجب الانتباه إلى أن الراديكاليّة الإسلاميّة (الراديكاليّة : تعني بالعربيّة الأصل أو الجذر ، ويُقصد بها عموماً ، مثل كلمة أصوليّة ، العودة إلى الأصول والجذور ، والتمسك بها والتصرّف أو التكلّم وفقها) السائدة تحتضن بين أحشائها الرأسماليّة الإسلاميّة المستحدثة المشحونة بالنزعة اليمينيّة (أتباعها غالباً يدعون إلى التدخل في حياة المجتمع للحفاظ على تقاليد المجتمع) ، والقوميّة الاقتصاديّة (الاقتصاد القومي : مصطلح يطلق على مجموعة من السياسات التي تؤكد على فكرة السيطرة المحليّة على الاقتصاد والعمل ، وتكوين رأس المال ، حتى لو تطلّب ذلك فرض الرسوم الجمركيّة ، وغيرها من القيود على حركة العمال والبضائع ورؤوس الأموال) .

إن العرب والبرابرة (البرابرة اسم لاتيني ، ويعني المتوحشين أو الهمجيين البدائيين ، أطلق الرومان هذا الاسم على الأجانب وبينهم الأمازيغ ، وذلك في غزواتهم لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط) بقياداتهم الأمويّة (الأمويّون : أولى السلالات الإسلاميّة التي تولّت شؤون الخلافة ، وهم من أقرباء الرسول محمد) في الأندلس ، هم الذين نقلوا الحضارة الإسلاميّة إلى أوروبا على الصعيد الثقافي ، في حين نقلها تجار المدن الإيطاليّة على الصعيد الاقتصادي والتجاري ، أما العثمانيون فلم ينقلوها إلا من حيث الاحتكار السياسي ، وعلى نطاق محدود ، وتجسّدت تأثيراتها في التفاف القوى السياسيّة والدينيّة في

أوروبا حول الرأسمالية أكثر ، لتتمكن من النجاح تجاه العثمانيين ، فلولا العثمانيّون ، لما اضطرت القوى الاحتكاريّة الدينيّة والسياسيّة في أوروبا – ربما – إلى تنظيم نفسها لهذه الدرجة سياسيّاً وعسكريّاً واقتصاديّاً ، فالقوّة تولّد القوّة ، وهذا ما يسرّع من وتيرة بحثها عن الشكل الاقتصادي المناسب .

4- مكان الرأسماليّة :

*- دورالجغرافيا في نجاح الاقتصاد الرأسمالي ضمن هولندا وجزيرة إنكلترا في نهايات القرن السادس عشر:

يعود نجاح الاقتصاد الرأسمالي في جزيرة إنكلترا وهولندا إلى الأسباب التالية :

1"- لأنهما تتواجدان في أقاصي أوروبا الشماليّة ، من بين أماكن المحيط الأطلسي ، التي وصلتها جميع الميادين الحضاريّة القديمة متأخّراً وبأوهن حالاتها .

2"- كانت القوى العظمى الثلاث في أوروبا – ممالك فرنسا والنمسا وإسبانيا – تخوض فيما بينها حروب الهيمنة على أوروبا .

3"- لم يكن يُنظر إليهما بعين الخطر المحدق ، بالقدر الذي كانت عليه المدن الإيطاليّة ، وبالتالي ، لم تهاجمها تلك القوى بقوة موّحدة كافية .

4"- إنهما ترودان نشر حركة الإصلاح في أوروبا الشماليّة .

5"- قدّم تواجدهما على سواحل المحيط الأطلسي تسهيلات كبرى لهما ، لمزاولة التجارة البعيدة والقريبة .

6"- كانتا قد نقلتا إلى أراضيهما كل الثقافات الماديّة ، والمعنويّة من المدن الإيطاليّة .

7"- إنهما تتصدران المناطق التي تشهد ضعف القوى الإقطاعيّة ، سواء على صعيد الثقافة الماديّة أو المعنويّة .

8"- وكيفما لم تتكوّن إقطاعيّة راسخة قادرة على إعاقة رسملة المواصلات والزراعة والصناعة ، فقد تطوّر التحضّر لأول مرة في العديد من المناطق وفق الماهيّة الرأسماليّة .

كل هذه العلل والمؤثرات السببيّة ، والتي يمكن الإكثار منها ، ذات عرى وثيقة بالموقع الجغرافي ، وفي الحقيقة ، فقد كانت الجيوستراتيجيا (جيو استراتيجي : حقل من حقول الجيو سياسة ، نوع من السياسة الخارجيّة الموجّهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسيّة التي تعلّم أو تقيّد أو تؤثر التخطيط العسكري والسياسي ، وهي تهتمّ بملاءمة

الوسائل للغايات) ، والجيوبوليتيكا (مجال علمي للدراسة المرتبطة بالجغرافيا السياسيّة والعلاقات الدوليّة ، والتي تبحث في التفاعل بين الحراك السياسي للنساء) تقدّمان أوضاعاً ملائمة للغاية ، واتّحاد هذه الأوضاع مع الظروف الاجتماعيّة قد مكّن من النجاح .

ومن الواضح أن هاتين المدينتين رادتا حركة إظهار الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، وقوميته على مسرح التاريخ ، بالانتهال من الثقافات الماديّة والمعنويّة البارزة على مرّ العصور ومن شتّى الأراضي ، كما كانت كلتا المدينتين آخر محطة وصلتها الثقافة النيوليتيّة ، فأوروبا الشماليّة وكل من هولندا وإنكلترا كبلدين في أقاصيها ، تّعتبر أراض عذراء من حيث خلوها من الحضارات القديمة ، وبسبب هذه الخاصيّة فهي تشكّل الساحة التي ستنبت فيها أيّة بذرة جديدة بمجرد نثرها ، ذلك أن فرصتها كبيرة في توطيد جذورها وتأمين استدامتها .

لقد زُرعت فيها بذرة الاقتصاد الرأسمالي فنبتت جيداً ،إنها الإرث الأخير لثقافة أوروك المنقولة من شاطئ إلى آخر ، والتجار هم حاملو هذا الإرث دوماً ، لأنه وكما يقال : (إن التجار أكثر مَن يستشعر المناطق ذات الربح الوفير) ، وقد عزّز هؤلاء التجار حسن طالعهم في الريادة ، من خلال الاستيلاء على جميع المكتشفات الرأسماليّة في المدن الإيطاليّة ، والقرصنة على الطرق الجغرافيّة التي اكتشفها الأسطولان الإسباني والبرتغالي ، وما حصل كان عملية صهر ، وبينما حالت الحرب الداخليّة الدائرة بين القوى الأوروبيّة العظمى دون الأخطار المحتملة من الخارج ، فقد كان المردود المؤكّد للاقتصاد الجديد في الداخل (اليد الرخيصة ، المواد الخام) كافياً لإنجاح ولادته وتوطّده في هذه الأراضي في نهايات القرن السادس عشر .

وبعقد التحالف الذي أسسته هاتان القوتان ، اللتان لا تتميزان عن بعضهما بعضاً ، سوى ببضعة فوارق شكليّة ، فقد انتقلتا إلى مستوى الاقتصاد الجديد على الصعيد العالمي ، وإن استحداث الاقتصاد حفّز الدولة أيضاً على تحديث ذاتها ، ودفعها للتوجه نحو شكل الدولة المعطاءة الناجحة ، كما ساهم التفوّق الاقتصادي في تحقيق التفوّق السياسي والعسكري أيضاً ، ولأول مرة تشترك احتكارات التجار مع احتكار الدولة (شركتا الهند الشرقيّة والغربيّة نموذجاً) ليصبحوا قوةً شبه رسميّة ، ولأول مرة أصبح مغتصبو الحضارة المتوارون عن الأنظار ، والباقون في الأقاصي ، وداخل الدهاليز المعتمة ، أسياداً

محصّنين بشرعية لا جدال عليها ، وتقلّدوا جميع النياشين (الأوسمة) الأرستقراطيّة القديمة التي انتزعوها من الملوك والملكات .
*- دور الجغرافيا في إفشال أول تجربة رأسماليّة في بعض المدن :
1"- مدينة قرطاجة : غلب الطابع التجاري تماماً على هذه المدينة التي أنشأها الفينيقيون في القرن الثامن قبل الميلاد ، في أقاصي البحر المتوسط ، وكأنها كانت تمثّل غرب البحر المتوسط ، وأفريقيا الشماليّة ، وتُستخدم كمنطقة خلفيّة تزوّد غيرها بالمؤن ، وهي قد تطوّرت كثيراً ، ونقطة ضعفها كانت تتجسّد في عدم تشييدها الإمبراطوريّة بسبب الظروف المحيطة بها ، بل كانت تعرقل مساعي الجاهدين إلى تشكيلها ، ويلوح أن هذا ما كان وراء تناقضاتها مع روما ، التي تحلّت بالمقدرة على تخطّي دولة المدينة ، وتأسيس جمهورية ، أو تشييد إمبراطوريّة تشمل أراض فسيحة لكونها في شبه الجزيرة الإيطاليّة ، في حين أن الشرط الوحيد لخلاص قرطاجة ، كان عليها أن توحّد طبائع الاحتكار التجاري المتطوّر للمدينة ، مع جهاز دولة ذات طابع رأسمالي ضمن أراض متّسعة باطّراد ، وأن تعزّزها ، ولم يكن الخلاص من الجمهوريّة الرومانيّة ممكناً بغير ذلك ، مثلما لم يكن أمام روما خيار آخر سوى دحر قرطاجة ، لأن هذه الأخيرة المجاورة لها ، كانت بديلاً مخوّلاً للتحوّل إلى خطر يقضي عليها .
2"- مدينة تدمر : تأتي أهمية تدمر من موقعها القائم في مركز الشبكة التجاريّة الواصلة بين ذالغرب والشرق من جهة ، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى ، ومن أداء دور دولة مدينة عازلة ، تتوسّط روما والإمبراطوريّة الإيرانيّة – الساسانيّة ، ويزداد اتّساعها اتّساعاً ، وغناها غنىً من موارد الاحتكارات التجاريّة المعمِّرة قروناً طويلةً ، وهي قد شكّلت - بموقعها الجغرافي الهام – خطراً على روما ، مما حدا ب أوريليوس ، إمبراطور روما ، في تسليم شؤون إدارة المدينة كليّاً للملكة زنوبيا القديرة في عهدها ،بعدما أحكم قبضته على المدينة عقب نزاعات طويلة ، وتركها للملكة زنوبيا ، بعدما جعلها مقاطعة تابعة له ، لكن ، عندما عاد أدراجه ، وطرق إلى مسمعه وهو في منتصف الطريق ، إن المدينة انتفضت ثانيّة في سعي منها إلى انتزاع استقلالها ، انقضّ ثانيّة عليها ، مهتاجاً وضارباً فيها بقوّة لن تمكّنها من لمّ شملها ثانية ، وعاد إلى روما ، مخلّفاً وراءه خراباً ، عاد ومعه زنوبيا ، التي قبض عليها على ضفاف نهر الفرات ، عندما كانت تحاول الهرب إلى

الساسانيين ، وقد أشهر بزنوبيا بكلّ ثرائها بين شعب روما كأسيرة ذليلة .

3"- أثينا في العصور الوسطى : مدينة أثينا التي هي ثمرة الملاحة البحريّة ، كانت كالنجمة الساطعة في الفترة ما بين 500 -350 ق .م ،و بالإمكان تشخيص كونها مدينة تطوّرت فيها الرأسماليّة البدائيّة غالباً ، فالاحتكارات الضخّمة والخاصة (وليس احتكارات دولة) كانت تحلّ الأمور من على بعد كيلو مترات ، وكانت الثروات تتدفق على أثينا ، حيث كلّ شبكات التجارة تدرّ الأموال وفائض الإنتاج عليها ، بدءاً من شرق البحر المتوسط إلى مرسيليا ، ومن أفريقيا الشماليّة إلى مقدونيا ، إلى جانب كافة مناطق البحر الأسود وبلاد الأناضول ، لقد خلقت الفلسفة وارتقت بالحرف اليدويّة إلى مصافّ المعامل ، وبلغت فيها صناعة السفن ذروتها ، والأموال سيّالة فيها بلا توقّف ، والمستوطنات رائجة في كلّ مكان ، ويرد إليها الأغنياء والمستثمرون من كلّ صوب وحدب ، ولأول مرة تكتسب أثينا خاصيتها كمدينة كوزموبوليتيّة (كوزموبوليتيّة : أيديولوجيّة تضع مصالح البشريّة جمعاء ، فوق مصالح أمة أو مجموعة معيّنة من الأفراد) ، ولكن نقصها الوحيد يتمثّل في عجزها عن تحقيق الوحدة داخل شبه الجزيرة ، والذي شكّل العائق الوحيد أمامها لبلوغها النصر الرأسمالي ، حيث لم تكن تعاني من مشكلة اليد العاملة ، فالرقيق المُباعون في الأسواق أرخص من الماء ، والمرحلة التي وصلتها أثينا كانت تحتّم عليها تجاوز البنية العبوديّة القديمة ، وتحقيق الانطلاقة بالتوجّه نحو دولة قوميّة ضمن شبه الجزيرة ، لتغدو على نمط هولندا بشكل مبكّر ، أو أن تُهزم على يد منافسيها ، لتظلّ تعاني من هامشيتها ، وتدنّي أهميتها ،لقد تعرّضت هذه المدينة إلى الضربات الموجعة طيلة قرن ونيف (نيف : الأعداد من واحد إلى ثلاثة) ، إذ نزلت عليها الضربة برّاً من مملكة إسبارطة ، وأتتها من وراء البحار من الإمبراطوريّة البرسيّة ، ولكنّها جهدت دائماً للثبات والصمود بوساطة ديمقراطيتها الشهيرة ، إلا أن مخالب قبضة الملكين المقدونيين ، الأب فيليب والابن الإسكندر ، قد ألحقت هزيمة استراتيجيّة شنعاء بأثينا .

4"- المدن الإيطاليّة (البندقيّة ، جنوى ، فلورنسا) :كانت المدن الإيطاليّة ، قد خلقت كلّ ما يلزم لأجل الرأسماليّة العصريّة ، فشبه

الجزيرة الإيطاليّة ، كانت فيما أعوام 1300 – 1600 م مختبر أوروبا ونموذجها البدائي ، وذلك من خلال :
تراكم رؤوس الأموال ، البنوك ، الشركات ، نظام الائتمان (الائتمان : هو عمليات الإقراض والاقتراض ، ذلك لأن الذين يملكون النقود ، وليس بالضرورة أن يكونوا قادرين على الاستثمار بأنفسهم ، ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطائفة الأولى إلى الطائفة الثانية على سبيل القرض) ، السندات (هي أوراق ماليّة ذات قيمة معينة ، وهي أحد أوعية الاستثمار ، والسند عادة ، ورقة تعلن عن أن مالك السند دائن إلى الجهة المصّدرة للسند) كوسائل تمويل ، التجارة البعيدة والقريبة ، المانيفاكتورات (هي الشكل الكلاسيكي للتعاون القائم على أساس تقسيم العمل) ، مختلف أنواع المهنيين والحرفيين ، شتّى أنواع المنتوجات الصناعيّة في تلك المرحلة ، وتجارب الجمهوريّة والإمبراطوريّة وأديانها ومختلف طرائقها المذهبيّة .
علاوةً على أنها منشأ حركة النهضة ، وهذا ينبع من علاقاتها الرياديّة مع أراضي المشرق ، ومن إرثها التاريخي ، فإيطاليا ذاك العصر تعني الشرق الأوسط الإسلامي ، وتعني الصين والهند ، بل حتى روسيا المتصاعدة حديثاً ، وقد نقلت الاحتكاراتُ التجاريّةُ المدينيّةُ ، وفي مقدمتها مدن البندقيّة وفلورنسا وجنوى ، مواردَ أراضي المشرق تلك إلى شبه الجزيرة بجشع ، ولا يعرف للشبع حدوداً ، والأهم من ذلك أن حركات التمدن المتصاعدة بريادة المدن الإيطاليّة على صعيد عموم أوروبا لأول مرة في تاريخها ، كانت مستودعاً مذهلاً لمراكمة رؤوس الأموال ، وبالمستطاع رؤية بصمات التاجر الإيطالي في كلّ مدينة أوروبيّة ، وبالأصل ، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكيّة قد رصفت أرضية المدنيّة منذ زمن طويل ، وكانت النهضة الكلمة الفصل في الريادة .
إن السبب الوحيد وراء عجز إيطاليا عن أن تكون كإنكلترا أو هولندا ، هو أراضيها الجغرافيّة ، والمفارقة في الأمر أن أراضيها كانت تجعلها رائدةً في رأسمالية المدينة ، وتوصلها إلى حافة النصر على صعيد شبه الجزيرة من جهة ، ولكنها كانت تعجز عن خطو الخطوة الأخيرة نحو النصر النهائي من الجهة الأخرى ، وعندما كانت تحثّها على خطوها ، فإن الكوارث كانت تنهال عليها من كلّ حدب وصوب ، والسبب واضح للغاية ، فلو أنّ إيطاليا استطاعت أن تكون إنكلترا عصرها مبكراً ، لكانت ستحطم تيجان أباطرة إسبانيا وفرنسا والنمسا على رؤوسهم ، لتغدو ثاني إمبراطوريّة عالميّة ، طبقاً لانطلاق روما صوب

الإمبراطوريّة ، ولكن على أرضية اجتماعيّة – اقتصاديّة رأسماليّة ، ومن هنا ، فاحتشاد أصحاب التيجان على المدن الإيطاليّة ، وتضامنهم أمرٌ مفهوم إلى أبعد الحدود ، فاتّحاد المدن الإيطاليّة على الأساس الاجتماعي الاقتصادي الجديد ، كان يعني نهاية تلك الإمبراطوريّات ، ليبدأ عهد النفوذ الإيطالي في أوروبا ، ثمّ البدء بالانتشار في أرجاء العالم كحالة لا بدّ منها ، إذ كانت تملك رأس المال وكلّ ما يلزم لأجل ذلك ، إلا أن الإخفاق كان سوء طالع فظيع حقّاً ، وكان يعني تراجعاً وطنيّاً لثلاثة قرون بأكملها إلى الوراء .

5- الرأسماليّة والحضارات التاريخيّة والاجتماعيّة :

كان احتكار الدولة العبوديّة (العبوديّة : هي حالة العبيد المحرومين من الحريّة) مثمراً للغاية في العصور الأولى ، ويتجلّى هذا الأمر ، لدى إلقاء نظرة على مقابر أهرامات الفراعنة وبقايا المدن الإغريقيّة – الرومانيّة ، لقد تواجد القطاع الرأسمالي في هذا العصر ، لكن بنطاق ضيق جدّاً ، فمردوديّة احتكار الدولة لا تتيح فرصة التطوّر لذاك القطاع ، أو أنها تسمح بذلك بأدنى المستويات .

أما مجتمع المدنيّة المشيّد ، والذي يمثله كلّ من الشرق الأوسط الإسلامي وأوروبا المسيحيّة ، فقد اعتمد على شرعيّة مختلفة ، واستغلال مغاير نسبةً إلى المدنيّة الإغريقيّة – الرومانيّة المتربّعة على إرثه ، والمتأسسة على المدنيتين السومريّة والمصريّة ، حيث نجح مجتمع المدنيّة ، الذي انتهل شرعيته من كلا الدينين ، في تجديد نفسه من خلال القروي القنّ ، الذي يُعدّ ملك نفسه بنسبة أكبر نسبةً إلى العبيد ، ولاريب أنّ نضال المساواة والحريّة ، وبالتالي الميول والمساعي الدائرة لبناء المجتمع الديمقراطي ، قد أدّى هذا الوضع إلى سموّ المدنيّة وتطوّرها المشرّف ، حسبما يزعم منظّروها ، فحتى أن كان للمدنيّة بعض مكتسباتها ، إلا أنه تمّ بلوغ هذه المرحلة من خلال بقايا المجتمع المشاعي القديم ، والآلاف من مقاومات وتمرّدات القبائل والأقوام والعبيد الفارّين والفقراء المضطهدين .

إنّ نجاح القمع والاستغلال في استحداث نفسيهما ضمن مجتمع المدنيّة عبر وسائل الشرعيّة الجديدة ؛ قد أسفر عن استحداث الطبقة والمدينة والدولة أيضاً ، باعتبارها وسائل أوليّة لديه ، وهكذا يتستّر تطوّر العناصر الرأسماليّة في الأوساط الجديدة ، التي تسودها علاقات القنّ – السيد والمدينة – السوق والدولة – العبد ، كما أفضت المدن المتنامية

حول الأسواق في مساحات واسعة تمتدّ من الصين ، إلى تسريع إنتاج السلع بالتزامن ، وإلى توطّد التبادل اتّساعاً وعمقاً ، في حين أمّن فارق السعر بين الأسواق تسجيلَ أرباح التجّار الاحتكاريين لمستويات قياسيّة لانظير لها ؛ هكذا ، وللمرة الأولى ، بات بإمكان المدن تحقيق التوازن حيال المناطق الريفيّة ، فالمدنيّة الإسلاميّة كانت ضرباً من ضروب التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا ، حيث قدّمت أوروبا ما تحتاجه على الصعيد التجاري ، سواءٌ من جهة الثقافة الماديّة أو المعنويّة ، في حين أنّ الوسائل الأوليّة الأخرى للحضارة تُمنح لها بالأصل منذ العصور الأولى ، وهكذا ينتهي نقل المدينة والطبقة والدولة إليها مع العهد الإسلامي ، وما من شكّ في الدور الرئيسي الذي أدّاه العرب واليهود في هذا المضمار ، حيث قام الحكماء والحرفيّون والصنّاع والتجّار العرب واليهود بإتمام ما أبقاه الإغريق – الرومان منتصفاً من الأعمال .

ويكمن النقص الوحيد المهم للمدنيّة الشرق أوسطيّة في عدم تخطّيها لمدن القطاع الرأسمالي ، وعدم تمكّنها من لعب دور رئيسي على مستوى بلدٍ ما ، أي ، في عجزهما عمّا استطاعت امستردام (هولندا) ، ولندن (إنكلترا) القيام به ، وللحكم الاستبدادي المركزي الساحق ، بما يفوق الأنظمة الأوروبيّة المطلقة نصيبُه الرئيسي في ذلك ، فالبنى السياسيّة في الصين والهند كانت تتفوّق على سلطنات الشرق الأوسط ، بدرجة كاسحة على صعيد مركزيتها ، ولا تماثلها ولا تناسقها ، في حين أن اليابان بقيت ضمن إطار البنية السياسيّة الإقطاعيّة نسبياً على شاكلة النمط الأوروبي ، ومع التوجّه نحو القرن السادس عشر ، كانت المدنيّات الآسيويّة القديمة قد خارت قواها عن القيام بحملة جديدة .

ولدى انتقال التجارة والقطاع الرأسمالي إلى أوروبا بالتزامن مع المدنيّة ، كانت تنبسط أمامها الأراضي العذراء (يُقصد بالعذراء هنا : الخالية من الحضارات) ، وتأسيسات المدن النضرة وإقطاعية أوروبا الغرّة (الغرّة من كلّ شيء أوله وأكرمه) المتصاعدة حديثاً ، والتي لا يمكن نعت جميعها حتى بالمدينة .

وأمّا بالنسبة إلى الحضارات ، فإذا ما تمّ إلقاء نظرة على تخمّر المدنيّة في أوروبا ، فسوف يُستشفّ فراغٌ غريبٌ فيها ، فمشقّات استمرار القديم ، وقلّة خبرة الجديد (الإقطاع) ، يتيحان فرصة انسلال وتسرّب الاحتمال الثالث (الرأسماليّة) من بينهما .

إنّ مجموعةً من كبار التجّار المضاربين ، والتي تكمن في تصدّعات المدنيّات القديمة ، والمناطق الهامشيّة ، وتؤمّن مكاسبها عبر ألاعيب المال على حساب السوق وبالتّضاد معه ، وتجني نصيبها الكافي من طرق التجارة البعيدة ، ومن نهب وسلب المستعمرات ، تلك المجموعة استفادت بشكل مذهل من التّأثير المتّحد لآلاف المؤثرات بمحض الصدفة ، لتبسط نفوذها على أوروبا عبر مدينتين واهنتين (ضعيفتين)، ثمّ على العالم برمّته .

كلّ البحوث الجارية تدلّ على أن هذه المجموعة المضاربة متعصّبة إلى أبعد الحدود ، وهي تفتقر إلى أي فكر بنّاء خلاّق ، والعمل الذي تمرّسته هو اكتساب المزيد من الأموال وبجشع لا يعرف حدوداً ، ومن خلال فوارق الأسعار في عموم العالم ،تجسدت الخاصيّة الغربيّة الأخرى لأوروبا في مستهلّ القرن السادس عشر ، في بلوغ المال مستوى القوّة القادرة على بسط نفوذها على كلّ شيء ، لقد صار المال الحاكم والقائد الحقيقي في الميدان ، فمَن لديه المال ، لديه القوّة ، ولاريب أن العامل الأساسي في ذلك ، هو التسلّع والتسوّق والتمدّن بدرجة مدهشة .

لم يكن لأيّ قوّةٍ سلطويّةٍ آسيويّةٍ قديمةٍ ، أو أي سلطان أو إمبراطور فيها ، ولا حتى لأيّ إمبراطور في روما ، همٌّ من قبيل الاغتناء بجني الأموال كثمرةٍ من ثمار التسلّع ، أو إدارة شؤون السلطة عن طريق المال ، وحتى إن وُجِدَ، فهو موجود في نطاق جدٍّ محدود ، رغم أنّهم نقلوا ما في خزائن العالم إلى قصورهم منذ أمد بعيد ، في حين عندما ظفر القطاع الرأسمالي بالنصر تلو الآخر ، كان ملوك أوروبا في وضع يتوسّلون فيه الاستدانة منه ، لقد كانت مرحلةً مغايرةً بالنسبة إلى قوّة المال – السلطة ، فلأول مرة كانت السلطة السياسيّة تركع خاشعةً أمام المال ، وما هذا الواقع سوى برهان قاطع على تعزّز المال إلى درجة استلامه زمام القيادة ودفّتها ، وقد كان نابليون يصرّح بهذه الحقيقة ، عندما قال بشأن الجيش : (المال ! ثمّ المال ! ثمّ المال !)

وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك بندٌ آخر ، وهو عدم وجود أيّة صلة للقطاع الرأسمالي مع الإنتاج في بداية الأمر ، بل لا علاقة حتى مع التجارة الصغرى ، وما من اختراع أو اكتشافٍ أو تجديد يُذكر في العلاقات الأوليّة للاقتصاد ، فهو ليس القوّة المبدعة للسلعة والتبادل ، إذ تواجد التسلّع والتبادل منذ آلاف السنين إلى يومنا ، وإن كان لابدّ من الحديث عن مهارة خاصّة بالقطاع الرأسمالي، فيمكن الإشارة إلى براعته الماهرة في اكتشاف قوة المال ، واستثماره وتصييره رأس مال بامتياز

، أي يمكن الإشارة إلى دهائه في جني المال من المال ، ولا جدال حول حذاقة الرأسماليين في رصد وتحديد المدن والبلدان والطرق والسبل والأسواق التي تدرّ عليها الأموال بأفضل الأحوال ، لقد كان هؤلاء ، الذين يحتلّون أماكنهم في هذا القطّاع ، ماهرين في وضع شبكات لتسويق الأموال والبضائع ، لكنّ إرجاع انضواء أوروبا تحت قيادة المال وسيادته في بدايات القرن السادس عشر إلى دهاء تلك المجموعة ، سيكون إجحافاً بحق الحقائق ، فجميع الحقائق تشير إلى الدور الهامشي جدّاً لهذه المجموعة في التطور الحضاري ، بالتالي ، فتوليد المال والسوق للقطاع الاقتصادي الرأسمالي ، ليس ضرورة حتميّة ، إذ كانت المدنيات الآسيوية تتميز بقوة من المال و السوق ، تفوق مال أوروبا منها بأضعاف مضاعفة ، بالتالي ، لو كانت الرأسمالية مرتبطة بذلك بصورة مباشرة ، لا وُلدت هناك أولاً ، وأمّا الرأي الذي يُجمع عليه عموماً ، فيشير إلى أنّه من المستحيل الربط بين ولادة الرأسمالية وبين الفن والعلم والدين والفلسفة ، بل على النقيض من ذلك ، فقد نظرت هذه الضوابط بعين الشكّ إلى هذه الولادة على صعيد الثوابت الأخلاقية والمعنوية .

*الاقتصاد الرأسمالي وشكل المجتمع ، ليس بضرورة اقتصادية – تاريخية :

إنّ أفدح غلط وقع فيه التفسير الماركسي للماديّة التاريخيّة ، هو زعمه بكون الاقتصاد الرأسمالي وشكل المجتمع ، ضرورةً حتميّةً في التطور التاريخي – الاجتماعي ، بل الأنكى هو تشبثّه بالمفهوم الذي يعتقد بتطوّر أشكال المجتمع على خطٍّ مستقيم ، وعرضه مثالية هيغل (فيلسوف ألماني ، من أهم مؤسسي المثاليّة الألمانيّة في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر) تحت اسم الماديّة ، وهذا ما يعني مضموناً أنّه مجرّد نسخة ثانية من الهيغليّة ، وما قام به أيمانويل كانط (فيلسوف ألماني ، من أهم الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكيّة ، ومن آخر الفلاسفة المؤثّرين في الثقافة الأوروبيّة الحديثة) بخجل مفرط ، تجسّد في تبيان قوّة الذات تجاه هذا النوع من مفهوم التطوّر الموضوعي الشيئي ، وبالتالي في الإشارة إلى دور الأخلاق باعتبارها تعني تفضيل الحرية ، في حين أنّ الماركسيّة متخلّفة حتى عن الكانطيّة من جهة أخلاق الحريّة ، أمّا بالنسبة للمفاهيم الليبراليّة اليمينيّة الأخرى ، فإنها لا ترى ولادة الرأسماليّة ضرورة حتميّة فحسب ، بل وتعتبرها الكلمة الفصل للتاريخ .
ما من فرصة أمام خيار الحريّة ، ما لم يُكشف النقاب عن الوجه الباطني لتعاريف الرأسماليّة ، وما لم تُفرّغ من محتوياتها ، باعتبارها أشد خطراً من التخلّف الديني ، وتعتمد على المدرسة الوضعيّة كأكثر أشكال الدين تعصّباً ، وبالأصل ، فتاريخ

الاشتراكيّة والاشتراكيّة المشيّدة ، الذي يقارب القرنين من الزمن ، يشير إلى عجزهما عن تخطّي الدعم للرأسماليّة من جهة اليسار ، المسألة أبعد بكثير من الاقتصار على الكشف عن مكان الخطأ ، فالبراديغما (وجهة نظر مثالي) ذاتها خاطئة ، وبالتالي ، فأن تحتوي في مكنوناتها على خطأ أو اثنين ، أو صحّ أو اثنين متميّزين ، فإنّ ذلك لا يغيّر من النتيجة ذاتها كثيراً على الصعيد البراديغمائي ، حيث يتمّ تناول المجتمع انطلاقاً من منظور الخط المستقيم ، وكأنّ كلّ شيء منه مكتوب بالتسلسل على اللوح المحفوظ (أي أنّه حُدّد في طابق الإله منذ أزل سحيق) ، وأنّه سوف يتحقق عندما يحين أوانه .
وعليه ، فمن المحال أن تكون الرأسماليّة شكلاً للمجتمع ، قد تسعى للتأثير فيه ، وقد تؤثّر فيه فعلاً ، ولكنّها ليست شكلاً له على الإطلاق ، وقد تكون الرأسماليّة هي الشكل المهيمن منذ أربعة قرون ، ولكن أن تكون مهيمنة شيء ، وأن تكون شكلاً شيء آخر ، فالتاريخ شاهد على ثلاثة أشكال أو نماذج للمجتمع : المجتمع الكلاني البدائي ، مجتمع الدولة الطبقيّة أو مجتمع المدنيّة ، والمجتمع التعددي الديمقراطي ، أما المقاربات المنادية بالتقدّم على خط مستقيم ، من قبيل : المجتمع البدائي ، العبودي ، الإقطاعي ، الرأسمالي ، والمجتمع الاشتراكي ، فهي دوغمائيّة زيادة عن اللزوم ، وهي مقاربات مثاليّة وقدريّة ، والأهم من ذلك ، إنّ نماذج المجتمع الثلاثة لا تتقدّم في مسار مستقيم ، بل هي أقرب إلى نظام حلزوني يتعمّق ويتّسع باطّراد .

الفهرس:

1_ مقدّمة
2_هيمنة النظام الرأسمالي
3_مؤثّرات ولادة الرأسماليّة في سوسيولوجيا ماكس فيبر
4_ مؤثّرات ولادة الرأسماليّة في سوسيولوجيا كارل ماركس
5_أهم مؤثّرات ولادة الرأسماليّة :
1"_ العقلانيّة
*_الذهنيّة الرأسماليّة ليبراليّة ووضعيّة
*_ خطر الرأسماليّة على المجتمعات
*_أسباب نجاح النظام الرأسمالي في تطوير الحياة الافتراضيّة

2"_ الاقتصادويّة
*- آراء الفلاسفة والمتنوّرين حول دور الاقتصاد في ولادة الرأسماليّة
*- ولادة الاقتصاد الرأسمالي ونموّه
3"_ السلطة السياسيّة وعلاقتها مع القانون
*- تحصّن الرأسماليّة بدرع السلطة
*- العلاقة بين القانون والنظام الرأسمالي
*- التطوّر التاريخي _ الاجتماعي للعلاقات بين العنف والاقتصاد
4"_ مكان الرأسماليّة
*- دور الجغرافيا في نجاح الاقتصاد الرأسمالي ضمن هولندا وإنكلترا في نهايات القرن السادس عشر
*- دور الجغرافيا في إفشال أول تجربة رأسماليّة في بعض المدن
5"_ الرأسماليّة والحضارات التاريخيّة والاجتماعيّة
*- الاقتصاد الرأسمالي وشكل المجتمع ليس بضرورة تاريخيّة - اجتماعيّة